مجلس الوزراء يبحث مخصصات مفوضية الانتخابات

نـواب: تـأجيل الانتـخابات يحتاج إلى غطاء قانوني

□ بغداد/ المدى

أكد النائب عن كتلة الأحرار عبد الحسين ريسان الحسيني أن تأجيل انتخابات مجالس المحافظات عن موعدها المحدد في الحادي والثلاثين من كانون الثاني من عام 2013، يحتاج الى غطاء قانوني ومجلس النواب وحده معني بذلك.

واعتبر زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، مؤخرا ، تأجيل انتخابات مجالس المحافظات "كارثة لا يمكن السكوت عليها"، فيما أكد أنه لن يسمح بهذا الأمر، ودعا مفوضية الانتخابات إلى إعلان يوم الانتخابات لتعمل الحكومة على ذلك دون تأخير.

وقال الحسيني في بيان صحفي تلقت "المدى"، أمس الأربعاء، نسخة منه إن "مواعيد الانتخابات في البلاد سواء كانت برلمانية أو مجالس المحافظات استحقاقات دستورية"، مؤكداً أن "مجلس النواب هو المعني الوحيد بهذا الأمر".

واشترط الحسيني" إجراء هذه الانتخابات بانتهاء مجلس النواب من ترشيح تسعة أعضاء لتبوء مناصبهم في مجلس مفوضية الانتخابات الجديد بدلاً من المفوضية السابقة، لكي لا يكون هذا الأمر سبباً في تأخير الانتخابات عن موعدها المحدد.

ونفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، في وقت سابق ، أن تكون قد أجلت انتخابات مجالس المحافظات إلى نيسان المقبل، مؤكدة أن التأجيل ليس من صلاحياتها، إنما من صلاحية الحكومة.

وقال المتحدث الرسمي باسم مفوضية الانتخابات قاسم العبودي في حديث لـ"السومرية نيوز": إن "موعد الانتخابات لم يؤجل، وأن تأجيله ليس من صلاحيتنا، إنما من صلاحية الحكومة المركزية بعدما يصدر قرار عن مجلس الوزراء قبل ستين يوما من موعد الاقتراع"، مضيفا أن "المفوضية تستشار فقط بشأن المواعيد أو تأجيلها وفقا للأسباب المعلومة".

الى ذلك، أكد المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ، أمس الأربعاء ،أن مجلس الوزراء قرر عقد جلسة استثنائية لبحث المخصصات المالية لمفوضية الانتخابات وإقرارها، والبالغة عشر مليارات دينار عراقي.

وذكرت مصادر صحفية ، أن" مجلس الوزراء قرر عقد جلسة استثنائية لمناقشة المخصصات المالية لمفوضية الانتخابات ،مشيرة الى ان المجلس قرر تأجيل مناقشة الموضوع لعدم كفاية الوقت في الجلسة السابقة".

وكان مجلس الوزراء اجل المصادقة على التخصيصات المالية التي طلبتها المفوضية والتي خصصت لإجراء انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي الأسبوع الماضي إلى جلسة اليوم.

ورفض دولة القانون في وقت سابق من الشهر الماضي تأجيل الانتخابات لأكثر من شهرين ،وعزا النائب عن دولة القانون محمد الصيهود، أسباب تأجيل الانتخابات المحلية التي قرر إجراؤها مطلع العام ٢٠١٣، إلى شهر نيسان المقبل، لإفساح المجال لاختيار مجلس مفوضين جدد، فيما أكد أن التحالف الوطني لا يسمح بتأجيل الانتخابات لأكثر من مدة الشهرين التي حددتها المفوضية.

وقال محمد الصيهود في تصريح صحفي سابق إن "تأجيل انتخابات مجالس المحافظات التي قررت إقامتها نهاية كانون الثاني من العام ٢٠١٣، لمدة شهرين، جاء لفسح المجال لاختيار مجلس مفوضين جدد"، مؤكدا أن التحالف الوطني لا يسمح بتأخير الانتخابات أكثر من مدة الشهرين التي حددتها المفوضية".

وكانت المفوضية قد أكدت حاجتها إلى ستة أشهر من تاريخ وصول الموازنة وإقرار القانون لإجراء الانتخابات، مفترضة أن الموعد الأنسب لإجراء الانتخابات هو ١٧ آذار من العام المقبل.

فيما اعتبر نائب رئيس كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب محسن السعدون قرار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتأجيل انتخابات مجالس المحافظات المقررة مطلع العام المقبل ٢٠١٣، إلى نيسان المقبل "غير صائب"، وفيما طالبها بعدم تأجيل تلك الانتخابات، حمل الحكومة مسؤولية القرار.

وقال محسن السعدون في وقت سابق إنه "لا يوجد تبرير لتأجيل انتخابات مجالس المحافظات من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات خاصة"، مبينا إن" اختيار مفوضية جديدة وصل إلى مراحله النهائية وربما سيصوت عليه الأسبوع المقبل"، معتبرا أن "القرار غير صائب".

وطالب السعدون المفوضية بـ"عدم تأجيل الانتخابات، لأننا نتمتع بوقت كاف لحين موعدها"، محملا الحكومة العراقية "مسؤولية ذلك، كونها لم تعط الأموال الخاصة بالمفوضية لإجراء الانتخابات بحسب كلام المفوضية".

وكان من المقرر أن تجرى انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي في ٣١ من كانون الثاني المقبل إلا أن اتفاقا جرى بين لجنة الأقاليم البرلمانية والمفوضية أدى إلى تأجيلها إلى ١٧ من آذار المقبل.

السفارة البريطانية تعتزم فتح مكتب في بغداد لمنح التأشيرة

□ بغداد /المدى

دعا وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، أمس الأربعاء، الحكومة البريطانية إلى تسهيل إجراءات السفر والتنقل بين البلدين، فيما أكد وزير الخارجية البريطاني وليم هيغ أن سفارة بلاده في العراق تعتزم فتح مركز لتسلم طلبات التأشيرة في بغداد.

وقال بيان صدر عن وزارة الخارجية العراقية وتلقت "المدى"، نسخة منه: إن "وزير الخارجية هوشيار زيباري التقى نظيره البريطاني وليم هيغ في لندن"، مبينا أنه "جرى خلال اللقاء بحث عدد من القضايا الإقليمية ولا سيما تطورات الأزمة السورية والبرنامج النووي الإيراني ودور العراق الناهض في الشؤون الإقليمية والعربية والدولية".

وأضاف البيان أن زيباري دعا إلى "تسهيل إجراءات السفر والتنقل بين البلدين ومراجعة نصائح وإرشادات السفر للبريطانيين في العراق".

من جانبه، قال وليم هيغ خلال البيان: إن "السفارة البريطانية ستفتح قريباً مركزاً في بغداد لتسلم طلبات التأشيرة البريطانية مباشرة من بغداد"، مشيدا بـ"التقدم والتحول الديمقراطي الذي تحقق في العراق والجهود الجارية لمعالجة التحديات السياسية والأمنية القائمة في البلاد".

وكانت وزارة الخارجية العراقية أعلنت، أمس الثلاثاء (١٠ تموز ٢٠١٢)، عن افتتاح مبنى السفارة العراقية في العاصمة البريطانية لندن بعد إعادة تأهيله وترميمه، فيما أكد وزير الخارجية هوشيار زيباري حرص الحكومة على تطوير العلاقات الثنائية مع بريطانيا في مختلف المجالات.

وشهدت العلاقات بين العراق وبريطانيا أسوأ درجاتها بعد احتلال الكويت في عام ١٩٩٠، واستمرت العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى "شعبة رعاية المصالح" رغم قطع النظام العراقي السابق لهذه العلاقات مع بريطانيا في كانون الثاني ١٩٩١.

ومع اشتداد حملة الإعداد للحرب ضد نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ قطعت بريطانيا جميع علاقاتها الدبلوماسية مع العراق واعتبرت عدداً من الدبلوماسيين العراقيين أشخاصاً غير مرغوب فيهم فوق أراضيها واستمر هذا الحال حتى سقوط النظام المباد .

وفي ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ اتفقت الحكومتان العراقية والبريطانية على إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى السفراء، وتمت إعادة افتتاح السفارة العراقية في لندن في آب ٢٠٠٤.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

أبعد من إسقاط المالكي

قلنا دوما انه ليس على معارضي المالكي أن يشعروا بالهلع واليأس إذا تعثر مشروع تنحيته وسحب الثقة عنه. فهذا أمر معقول داخل ديمقراطيتنا الفتية والمحاطة بألف تابو وممنوع إقليميا ودوليا ومحليا. وهذه الدعوة تستند إلى حقيقة أن المكسب من حراك أربيل والنجف، ابعد من تنحية المالكي، فالمنجز الأساسي يتمثل بنجاح ٣ كتل كبيرة لها وزنها، في إنشاء جماعة ضغط تبدأ أخيرا في محاولة كبح جماح الاستبداد والتفرد لدى رئيس الحكومة، وتنجح في إعادة الاعتبار لدور البرلمان الرقابي والتشريعي في آن واحد.

الأهم من إسقاط المالكي هو نجاحكم أيها المعترضون على سياساته، في تكوين جماعة ضغط حقيقية وكبيرة داخل البرلمان تعيد تعريف أولويات التعددية السياسية والمسار الديمقراطي، لحماية المكاسب في هذا الإطار. إننا نقبل منكم أن تتلكؤوا في تنحية المالكي، ونقبل منكم تنازلات عديدة في هذا الإطار، فالسياسية لا قلب لها كما يقول التيار الصدري، والسياسة لا عقل لها كما نرى ليل نهار في بلادنا. لكننا لن نقبل من اي منكم، التنازل عن إبراز الدور الرقابي والتشريعي للبرلمان.

لقد كان هذا الدور مهددا منذ عهد الشيخ خالد العطية حليف المالكي الذي شغل منصب الرئيس الحقيقي للبرلمان في الدورة السابقة. وقد عملت كتلة رئيس الحكومة على أن يتضاءل ويتحجم دور مجلس النواب لصالح رئيس الحكومة. ولذلك فإن معارضي سياسات المالكي احتفلوا يوم خرج أنصار الحكومة من رئاسة للبرلمان، وصارت بيد القائمة العراقية والتيار الصدري والتحالف الكردستاني.. أي ان رئاسة البرلمان أصبحت بيد معارضي المالكي مرة واحدة، ما مثل المرحلة الأولى في "كبح جماح" التفرد داخل قضايا وملفات عديدة.

أما تكتل أربيل والنجف فقد جاء كمرحلة ثانية ليطلق مراجعة بين زعماء الكتل لمسار العملية السياسية، ويقدم الغطاء المطلوب لرئاسة البرلمان كي تدخل فصلا جديدا من الممارسة الرقابية، التي تتضمن مواجهة مع كل مستويات النفوذ التي يتمتع بها رئيس الحكومة، داخل سلطة القضاء، وداخل المؤسسة الأمنية، وبالتحالف مع أهم السفارات في بغداد، وممثليها من كارتلات النفط العاملة على أرضنا.

في ديمقراطيتنا الفتية المحاطة بتوازن إقليمي ودولي رهيب لا مفر منه، أمامنا وظيفتان. الأولى أن نلتزم بما تجترحه الديمقراطيات العريقة من قواعد لتداول السلطة سلميا، والثانية أن نبتدع أساليب تلائم مرحلتنا الانتقالية التي تثبت اختلافنا عن أي ديمقراطية في العالم، ولا شك أننا لا نزال في مرحلة انتقالية، خاضعين للبند السابع، وعالقين في أكثر من ملف محلي ودولي يمنعنا من التمتع بوضع طبيعي كامل. وهذا الطابع الانتقالي يبرر للجميع أن يبتكروا أساليب مختلفة للحد من نوازع السلطة وشهوتها وزهوها.

الدور المطلوب مع فريق من طراز ذلك الذي يرأسه السيد نوري المالكي، تمثل بأعلى مستويات التفعيل للحراك المدني المتمسك بالمفاهيم الحديثة في الحرية وبناء الدولة وفق مقاسات السياسة المعاصرة.

والأمل معقود على البرلمان كي يمثل رغبة النخبة والجمهور في التمسك بحرية الوصول الى المعلومة وحرية التعبير، وان يكون حارسا لكل ألوان الحرية التي يستنكف منها السيد المالكي ويجد فيها تهديدا لسلطانه.

ولا يزعم احد أن خصوم المالكي أكثر ليبرالية منه في كثير من المستويات، لكن خصومه سبقوه في الإيمان بمبدأ التعدد السياسي، كخيار ينتج خارطة تعايش بين المختلفين. فوسط هذه اللعبة يشعر الجميع بأن الخيار الليبرالي هو المنقذ أمام سيناريوهات الاستبداد وأمام سيناريوهات الاحتراب والانقسام الدموي.

قد تفشلون في الإطاحة بالمالكي، لكننا نطلب منكم نسيان المالكي من أساسه، والتفكير بوضع آلية عامة تشمل كل رئيس حكومة، ووظيفة ذلك أن ينجح عملية كبح جماح السلطان، وإشعاره بأنه ليس وحيدا في هذا الوطن، وان عليه التقيد بالتزامات عديدة بتعدد الاتجاهات الاجتماعية والفكرية داخل البرلمان المنتخب وفي أوساط القوى الاجتماعية.

قضيتنا الأساسية ليست أن يبقى المالكي او يتغير، لكن رهاننا من اجل عراق حديث، هو سلطة تشريعية تراقب الحكومة أيا كانت. وسلطة تشريعية تكرس مبدأ الفصل بين السلطات أيا كان رؤساؤها. وسلطة تشريعية قادرة على إخراج العراق من حقب الانقلابات، إلى مرحلة الانخراط السلس في ركب الحداثة.

كشف حـالات تـعـذيـب جـديـدة في سـجـن الـتـاجـي

□ ترجمة/ المدى

في السادس و العشرين من حزيران 2012 زارت لجنة حقوق الإنسان النيابية سجن التاجي سيئ السمعة في محافظة صلاح الدين، فوجدت حالات تعذيب و أوضاعا سيئة و قصورا في الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها. انتقدت وزارة حقوق الإنسان فورا ما كشفت عنه اللجنة و في نفس الوقت نفسه أقرت بوجود مثل هذه المشاكل. هذا مجرد نموذج للإساءات الواسعة التي تحصل داخل منظومات العدل و السجون العراقية .

كشف أعضاء اللجنة عن حالات تعذيب و عن سجناء معتقلين منذ ثماني سنوات لم يتم إرسالهم الى المحاكم بالإضافة الى ملفات مفقودة و معتقلين كان من المفروض إطلاق سراحهم لكنهم ما زالوا في السجن، كما كشفت اللجنة عن نقص كبير في العناية الطبية. ألقت اللجنة باللوم في الإساءات التي كشفتها على النظام القضائي و ذكرت انها كانت تعمل منذ سنوات على مسألة التعذيب دون التوصل إلى حلول للمشكلة.

ردت وزارة حقوق الإنسان بالقول إن الادعاءات بوجود حالات التعذيب لا تثبت حصولها، و في نفس الوقت لم تنف الوزارة وجود حالات تعذيب، حيث أكدت أنها كشفت ٤٣٠ حالة تعذيب في العام الماضي. هذا الاختلاف في الرأي يعود الى الخلافات السياسية. يرأس سالم الجبوري، من قائمة الوسط التي هي جزء من القائمة العراقية، لجنة حقوق الإنسان البرلمانية بينما ينتمي وزير حقوق الإنسان محمد شياع السوداني الى منافسها حزب الدعوة الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء و الذي يعارض أي انتقاد يوجه للوزارة . لهذا السبب لا تبدو وزارة حقوق الإنسان مهتمة بما كشفته اللجنة في سجن التاجي .

يعتبر سجن التاجي من المرافق المضطربة. عندما انتقلت مسؤولية السجن من الاميركان إلى العراقيين في آذار ٢٠١٠ ، تردد حينها أن السجناء من التيار الصدري هم الذين يسيطرون على السجن و لهذا السبب كانت هناك نسبة كبيرة من الهروب أكثرها مرتبطة بحراس السجن و المسؤولين فيه. في كانون الثاني ٢٠١١ هرب احد قادة عصائب أهل الحق ، تبعه هروب خمسة من أفراد جيش المهدي . بعد تلك الحادثة تم استبدال مدير السجن. من جانبها تلقت الأمم المتحدة تقارير عن التعذيب داخل السجن، و في شباط نظم السجناء إضرابا بسبب سوء معاملتهم .

نظام السجون في العراق ذو سمعة سيئة حيث تتسم السجون بالاكتظاظ و إساءة المعاملة و سوء الأوضاع . سجن التاجي يعتبر نموذجا لكل هذه السمات . كان من المفترض أن يقوم الاميركان بإعادة تأسيس منظومات العدل و السجون العراقية بعد اجتياحهم للعراق عام ٢٠٠٣ ، لكن لم يحصل سوى القليل جدا قبل عودة السيادة إلى العراقيين في ٢٠٠٥ ، حيث تولى المعينون السياسيون مسؤولية العدل و السجون، و كان جميعهم تقريبا يعيشون أما في ظل حكم صدام أو في ظل دكتاتوريات أخرى في المنطقة مثل إيران او سوريا، لذلك فليس من المفاجئ أن يقوموا بهذه الممارسات عند تسلمهم السلطة . ان ما كشفته اللجنة في سجن التاجي هو نتيجة لكل ذلك. ليست هناك إجراءات قانونية في العراق في ما يتعلق بالمعتقلين الذين غالبا ما يفتقرون الى حق توكيل محامي، و لا يعرفون التهم الموجهة اليهم، محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي ، لا يطلق سراحهم بعد تبرئتهم من قبل المحاكم، بالإضافة الى تعرضهم للإساءات .

هذا هو احد الأسباب الرئيسية في عدم وجود ديمقراطية حقيقية في العراق لحد الان. سيتم الكشف عن المزيد من هذه الحالات لكنها لن تجد حلولا و السبب في ذلك هو افتقار النخب العراقية الجديدة الى الرغبة في ذلك .

عن: افكار عن العراق

كي مون يرجح استكمال تعويضات العراق للكويت في ٢٠١٥

□ بغداد/ المدى

أعرب سكرتير عام الأمم المتحدة بان كي مون، يوم أمس، عن ارتياحه لتعاون العراق مع لجنة الأمم المتحدة للتعويضات واستمرار بغداد بأداء نسبة الخمسة بالمئة من عائدات النفط لتعويض ضحايا الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠ مرجحا استكمال التعويضات مطلع ٢٠١٥. وقال مون في تقريره نصف السنوي الذي قدمه إلى مجلس الأمن في هذا الشأن وصدر، امس الأربعاء، أود أن أعرب عن تقديري لحكومة العراق لاسيما لجنة الخبراء الماليين لالتزامها المتواصل بالوفاء بتعهداتها وتعاونها المستمر مع لجنة التعويض. وأضاف أن المبلغ الإجمالي للتعويضات الذي دفعته اللجنة الى الآن يقترب من ٣٦٫٤ مليار دولار ويتبقى ما مجموعه ١٦ مليار دولار يتعين دفعها .. وتشير التقديرات إلى أنه سيتم دفع هذا المبلغ بالكامل بحلول مطلع عام ٢٠١٥. وأشار إلى أنه منذ بداية العام الجاري قدمت اللجنة العراقية تعويضات للكويت على دفعتين بلغت كل واحدة منها مليار دولار، حيث قدمت الدفعة الأولى في ٢٦ كانون الثاني، والثانية في ٢٦ نيسان، ومن المقرر أن يتم أداء الدفعة التالية والتي تقارب الـ ٣٫١ مليار دولار في الـ٢٦ من الشهر الجاري.

وتابع سكرتير عام الأمم المتحدة أن العراق من خلال رئيس لجنة الخبراء التابعة له، أكد لرئيس لجنة التعويضات التي تتخذ من جنيف مقرا لها الأهمية التي توليها حكومة العراق لضمان استمرار احترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مبينا أن اللجنة ليست لديها خطط لتغيير الآلية الحالية بدفع ٥ في المئة من عائدات بيع النفط العراقي ومنتجاته إلى صندوق التعويضات.

ولفت إلى أن متوسط الدخل الشهري من عائدات النفط العراقي إلى لجنة التعويضات للأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام قاربت الـ٣٥٢ مليون دولار، وأن دخل شهر نيسان بلغ ٣٩٦٫٣ مليون دولار بسبب تزايد إنتاج النفط العراقي. وختم بان قائلا: إن المعدلات الحالية لدخل صندوق التعويضات تشير الى أن حكومة العراق تمتثل لالتزاماتها بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، مشيرا الى أنه سيتم تأكيد ذلك بمجرد انتهاء مراجعة حساب صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح